

مقيّدات حساب مستويات الفقد الحقيقي للمياه في مدينة بنغازي شركة المياه والصرف الصحي كحالة دراسية

السنوسي أحمد محمد الرضا

elredacom@yahoo.com

قسم الهندسة المدنية - كلية الهندسة - جامعة بنغازي

المخلص

تعد مشكلة فقد المياه من المشاكل ذات التداعيات التي تسعى مؤسسات تقديم خدمة المياه للسيطرة عليها عبر تبني الاستراتيجيات التي من شأنها حصر الفقد بشقيه الحقيقي والظاهري ضمن مستويات مستهدفة يتم اتخاذ القرار بشأنها بناءً على معطيات توفرها قواعد البيانات الموثوقة والتي يعتبر غيابها سمة مميزة للعديد من مؤسسات تقديم خدمات المياه وبخاصة في الدول النامية، مما يترتب عليه اللجوء إلى استراتيجيات مكلفة للتعامل مع مشكلة فقد المياه وبخاصة في شقها الحقيقي.

ولخو الدراسات التي بحثت في هذه القضية من أي جهود تخص ليبيا، فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع الحال بالنسبة لقضية فقد المياه الحقيقي في مدينة بنغازي وجهود شركة المياه والصرف الصحي بالمدينة في التعامل مع هذه القضية بناءً على البيانات المتاحة لديها وبخاصة بالإمداد بالمياه وشبكات توزيعها وخصائص استهلاكها ومعدلات الفقد فيها والاستراتيجيات المتبعة لخفض هذا الفقد.

حيث خلصت الدراسة إلى اعتماد شركة المياه والصرف الصحي في مدينة بنغازي على بيانات غير محدثة بالنسبة لمحور الإمداد بالمياه مما يعطي مؤشراً مغلوفاً بالنسبة لكفاية كميات المياه التي يتم إمداد المدينة بها متى ما رُبطت مع باقي المحاور، مع غياب بعض البيانات التشغيلية الهامة بالنسبة لمحوري التوزيع والاستهلاك والتي من أمثلتها طرق قياس الشركة لحجم المياه المستهلكة وعدد الزبائن المسجلين لدى الشركة والقوى العاملة لدى الشركة، أما فيما يخص محوري الفقد واستراتيجيات التعامل معه فإن قاعدة البيانات التي تعتمد عليها الشركة لا توفر أية محددات كمية يمكن الاعتماد عليها في تحديد مستويات

الفقد والتي تلجأ الشركة إلى تقديرها بشكل متحفظ يضع معدلات الفقد في نفس النسبة المسجلة بالنسبة لمؤسسات تقديم الخدمة في المملكة المتحدة، وكانت الاستراتيجية الوحيدة التي ترى شركة المياه والصرف الصحي في بنغازي هي استراتيجية تجديد شبكات المياه مع ما تحتاجه من مبالغ طائلة لوضعها لموضوع التنفيذ.
كلمات مفتاحية: فقد المياه، الفقد الحقيقي، استراتيجيات خفض الفقد

Constraints of calculating the level of water real-loss in Benghazi city Water supply & Sewage Company as case study

Elsanousi Ahmed Mohamed Elreda

Civil Engineering Department- Engineering Faculty
Benghazi University

Abstract

Water loss is a spill-over problem that water service providers seek to control by adopting strategies that will limit both real and apparent loss to targeted levels that are decided upon data provided by reliable databases, the absence of which is a hallmark of many water service providers, especially in developing countries, and this entails resorting to costly strategies to deal with the problem of water loss, especially in its real part.

The studies that have examined this issue are devoid of any efforts related to Libya, and this study came to highlight the reality of the real water loss case in Benghazi and the efforts of the city's water and sanitation company to deal with this issue based on their available water supply data and its distribution networks, its consumption characteristics, rates of loss and strategies to reduce this loss.

The study concluded that the water and sanitation company in Benghazi not relied on up-to-date data for the water supply hub giving a false indication of whether the city is being supplied with sufficient water whenever linked with the rest of the axes, with the

absence of some important operational data for the distribution and consumption axes, such as the methods of measuring the company for the volume of water consumed and the number of customers registered with the company and the workforce of the company.

As for the two axes of loss and strategies to deal with it, the database on which the company depends does not provide any quantitative determinants reliable in determining the levels of loss, which the company uses conservative estimate puts loss rates in the same proportion as those recorded for service providers in the United Kingdom, and the only strategy that the water and sanitation company in Benghazi sees was the strategy to renew the water networks with the huge amounts they need to put them into action.

Keywords: water loss, real loss, loss reduction strategies

1. مقدمة

يعتبر فقد المياه أحد أهم القضايا التي لا مفر من مجابته كون ارتفاع معدلاته يعد مظهراً جلياً للقصور في الالتزام باشتراطات الاستخدام المستدام للمياه وبخاصة في المناطق التي تعاني عجزاً في مواردها المائية.

فعلى الصعيد البيئي يتسبب الفقد في تناقص كميات المياه المتاحة، مما يستدعي تعويضها عبر استنزاف أكبر للموارد المائية، وهذا الاستنزاف يؤدي إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية وتداخل مياه البحر ويتسبب في تدهور نوعية مكامن هذه المياه، كما يستدعي تعويض الفقد اللجوء إلى استعمال مواد كيميائية أكثر لمعالجة كميات المياه الاضافية واستهلاك موارد أكثر لإنتاج الطاقة اللازمة لرفع أو ضخ هذه المياه (Stikker, 1998)، واجتماعياً، يتسبب الفقد في رفع تعريفه استهلاك المياه على المواطن نتيجة الكلف الاضافية نظير إنتاج وتوصيل المياه وتشغيل وصيانة منظومات المياه، كما يعد استنزاف المزيد من موارد المياه المحدودة تعدياً على حق الأجيال القادمة فيها (Stikker, 1998)، وعلى المستوى الاقتصادي يتسبب الفقد في تدني كفاءة منظومات المياه وتقلص إيرادات تقديم الخدمة المفترض جبايتها، مما يؤدي إلى تناقص مصادر التمويل اللازمة للمحافظة على كفاءة أصول منظومات المياه، ومع تدهور حالة هذه الاصول يستمر تدني مستوى

تقديم الخدمة مما قد يؤدي إلى تقصير وعجز مؤسسات تقديم خدمة التزويد بمياه الشرب عن تسيير مرافقها والاضطرار في بعض الأحوال إلى إعلان افلاسها (Stikker, 1998).

1.1. المياه المفقودة (عديمة المردود)

تم التعرف عالمياً على اعتبار الفرق بين كميات المياه التي يتم ضخها فعلياً في شبكات النقل والتوزيع وكميات المياه المرخص باستهلاكها مياةً مفقودة أو بمعنى آخر مياه عديمة المردود بالنسبة لجهة تقديم الخدمة ولزبائنها.

وينقسم فقد المياه إلى قسمين هما:

فقد حقيقي وهو محور اهتمام هذا البحث وتمثله المياه المتسربة من خزانات تجميع المياه والخطوط الرئيسية والفرعية داخل شبكات الإمداد والتوزيع والتسريبات في وصلات الخدمة وصولاً إلى عدادات المستهلكين ولا يشمل التسريبات الحاصلة داخل التوصيلات المنزلية أو تلك التي تحدث داخل نطاق الملكية الخاصة للمستهلكين ويكون المشتبب بالفقد الحقيقي عوامل عدة منها القصور في عمليات التشغيل والصيانة وضعف برامج الكشف المبكر عن التسريبات وتقادماً مكونات منظومات النقل والإمداد (Kingdom et al, 2006).

فقد ظاهري ويتمثل في كميات المياه المستهلكة فعلاً دون وجود عائد اقتصادي نظيرها سواءً كان هذا الاستهلاك مرخص به أم غير مرخص به ومن أهم مسببات هذا النوع من الفقد التوصيلات غير الشرعية وعدم دقة عدادات الاستهلاك (إن وجدت) وعدم توخي الدقة بشكل عفوي أو مقصود فيما يخص رصد وتسجيل قراءة العدادات (Kingdom et al, 2006).

وهذا التعريف تم تمثيله من قبل الهيئات العالمية المختصة بهذه القضية من خلال الجدول رقم 1 الموضح أدناه (American Water Works Association, 1999):

جدول رقم (1): مكونات ميزانية المياه

مياه ذات مردود	مفوتر		مركب به	حجم المياه الداخلة إلى الشبكة
	استهلاك مفوتر مقاس	استهلاك مفوتر غير مقاس		
مياه عديمة المردود	استهلاك غير مفوتر مقاس	غير مفوتر	المياه المفقودة	
	استهلاك غير مفوتر غير مقاس			
	استهلاك غير مرخص به	الفقد الظاهري		
	اخطاء قراءة العداد أو الادخال	الفقد الحقيقي		
تسربات خطوط الإمداد أو التوزيع				
تسربات وفائض من خزانات الموازنة				
تسربات وصلة الخدمة أو عداد القياس				

2.1. ابعاد مشكلة المياه المفقودة سنوياً على الصعيد العالمي

وفقاً لبعض الدراسات المختصة فإن حجم المياه المفقودة سنوياً على الصعيد العالمي يقدر بما يقارب 48 مليار م³، يقدر الفقد الحقيقي منها بحوالي 32 مليار م³ فيما يقدر الفقد الظاهري منها بحوالي 16 مليار م³، وهذه الكميات المهولة يمكن لها متى ما استرجعت ولو بشكل جزئي أن تسد العجز في الاحتياج السنوي من المياه (Rudolph, 2008).

جدول رقم (2): المياه المفقودة سنوياً على الصعيد العالمي

حجم المياه التي يتم فقدها سنوياً على الصعيد العالمي								
تقديرات فقد المياه				النسبة	المياه المفقودة كنسبة من حجم الإمداد	حجم المياه الداخلة للمنظومة (لتر/فرد/يوم)	عدد السكان المستخدمين بالخدمة (مليون نسمة)	
الاجموع	الفقد الظاهري	الفقد الخفي	النسبة					
12.2	2.4	9.8	20	80	15	300	744.8	الدول الصناعية
9.7	2.9	6.8	30	70	30	500	178.0	الدول الاوراسيوية
26.7	10.6	16.1	40	60	35	250	837.2	الدول النامية
48.6	15.9	32.7	الاجموع					

وبحسب بعض الدراسات والإحصائيات فإن مستويات الفقد الحقيقي للمياه تتباين صعوداً لتصل إلى حدود 90% في بعض دول العالم النامي ونزولاً إلى أقل من 8% في سنغافورة وألمانيا (Kingdom et al, 2006) ويمتوسط يناهز 50% في معظم الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط (Bucknall, 2006)، ويعزى هذا التباين إلى تفاوت الجهود التي تبذل في فهم وتقييم واحتواء مشكلة فقد المياه.

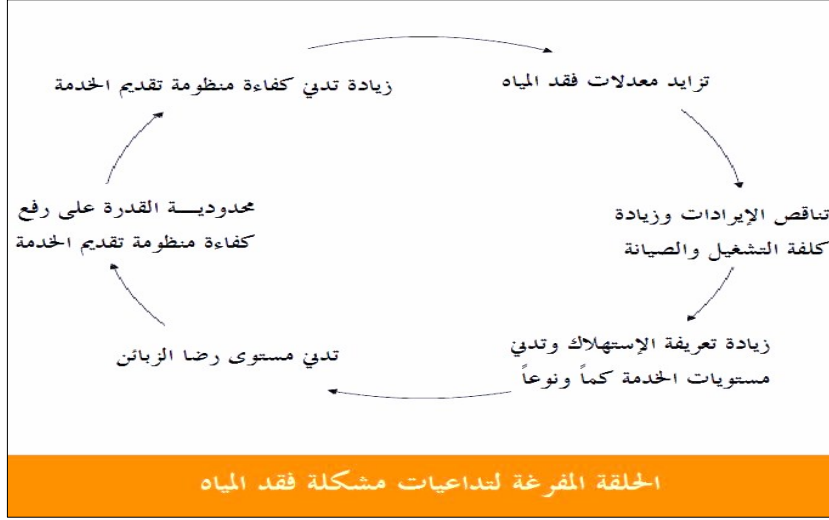
من الجدير بالذكر إن حصر مشكلة فقد المياه ضمن المستويات الدنيا وخاصة في الدول المتقدمة والتي لا تعاني اغلبها من مشكلة شح الموارد المائية هو نتاج سياسات ادارية واعية بأهمية هذه القضية وجهود متواصلة من المؤسسات العلمية والبحثية لغرض قياس وتقييم حدة المشكلة توطئة للشروع في ايجاد استراتيجيات لحلها.

هذا الوعي والاهتمام هو ما يغيب بشكل جزئي في أغلب الدول النامية التي افلح بعضها في قياس تقديري أو دقيق لأبعاد هذه المشكلة، ويغيب بشكل تام على الصعيد المحلي حيث خلت المكتبة العلمية من أية أبحاث أو دراسات بخصوص قياس حجم المشكلة في أي فرع من فروع مؤسسة تقديم خدمة المياه والصرف الصحي، ناهيك عن تقييم أسباب هذه المشكلة أو إيجاد حلول لها.

3.1. تداعيات مشكلة فقد المياه

إن ترك مشكلة فقد المياه تتفاقم سيقود المؤسسات المعنية بتقديم الخدمة إلى حلقة مفرغة من التدهور تطل تداعياتها البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لهذه المؤسسات وتتجلى مظاهر هذه التداعيات في الشكل رقم 1 (American Water Works Association, 1999).

وتتضاعف المشكلة مع ميل الجهات المعنية بها إلى التخفيف من حدتها وذلك بعدم تمثيل المشكلة في بعدها الفعلي والركون إلى تقديرات مخففة لحدّتها لعدد من الاسباب من أهمها الاستجابة للضغوط الداخلية الرامية إلى تحسين صورة المؤسسة والاستجابة للضغوط الخارجية وعدم توفر المعرفة أو الأدوات اللازمة لتقييم الوضع بشكل فعلي وغياب أو نقص قواعد البيانات ذات العلاقة بموضوع فقد المياه (American Water Works Association, 1999).



شكل رقم (1): تداعيات مشكلة فقد المياه.

4.1 مؤشر تسرب منظومة المياه

يهتم هذا البحث بجزئية واحدة من جزئيات فقد المياه وهي الفقد الحقيقي للمياه والذي سبق تعريفه على أنه المياه المتسربة من خزانات تجميع المياه والخطوط الرئيسية والفرعية داخل شبكات الإمداد والتوزيع والتسريبات في وصلات الخدمة وصولاً إلى عدادات المستهلكين، ولقياس كفاءة منظومة شبكة تقديم خدمة المياه فقد توصلت الجهود البحثية للعديد من الجهات المختصة الى مؤشر خاص بهذا الغرض اطلق عليه بحسب المنظمة الأمريكية لأعمال المياه أسم مؤشر تسرب منظومة المياه (American Water Works Association, 1999).

ويقارن هذا المؤشر بين المستويات الفعلية والقسرية للفقد من خلال تحديد نسبة الفقد الفعلي بالنسبة للفقد القسري ويتم بواسطته تحديد الحجم الكلي للمياه المفقودة الممكن استردادها ويساوي الفرق بين مستويات الفقد الفعلي والفقد القسري.

ويقاس الفقد القسري بمعلومية عدة متغيرات من أهمها طول شبكتي الامداد والتوزيع وعدد وصلات الخدمة الرابطة بين خطوط التغذية وعدادات الزبائن والطول الوسطي هذه

الوصلات بالإضافة إلى متوسط الضغط في الشبكة (American Water Works Association, 1999).

فيما يقاس الفقد الفعلي وفق ذات المرجع من خلال عدة تقنيات تستخدم للكشف على أماكن التسربات وتقدير معدلات التسرب بها وتحديد الزمن اللازم للقيام بعمليات الإصلاح لها.

5.1. استراتيجيات خفض فقد المياه الحقيقي

ربطاً لها بأهم بمسببات الفقد الحقيقي فإن من استراتيجيات السيطرة على مستويات الفقد الحقيقي الفعلي ومحاولة خفضها المستويات الاقتصادية للفقد التي تتحقق عندها أعلى منفعة بأقل كلفة الاستراتيجيات الأربعة الرئيسية التالية (Pearson et al, 2005):

- استراتيجية ادارة الضغوط داخل الشبكة حيث ترتبط احتمالات حدوث التسربات ومعدلات التسرب بالضغوط داخل الشبكة كون الأنابيب تصمم لتتحمل ضغوط تشغيلية محددة.
- استراتيجية التحكم الفعال في التسرب وهذا يستوجب وجود ادوات المعرفة اللازمة والمتمثلة في مناهج وتقنيات ووسائل الكشف عن التسربات وما تستلزمه من موارد بشرية واليات ومعدات وأجهزة.
- استراتيجية ادارة اصول منظومة المياه والتي يستلزم لتفعيلها توفر كافة المعلومات والبيانات عن المنظومة وخطوطها وملحقات تلك الخطوط وأطوال ومواد صنع تلك الخطوط والملحقات وسواها من المعلومات والبيانات التي تضمن المعرفة الكاملة بالمنظومة.
- استراتيجية الادارة الكفوة لأعمال الصيانة والإصلاح والتي تهتم بوضع السياسات الادارية الكفيلة بالالتزام بخطط وبرامج الصيانة الوقائية والطائرة لمكونات المنظومة.

6.1. منافع تطبيق استراتيجيات خفض الفقد الحقيقي

إن خفض الفقد الحقيقي بحسب (American Water Works Association, 1999) يمكنه تحقيق جملة من المنافع منها تلبية جزء من الاحتياج المائي الحالي

للمجتمع والحاجة إلى موارد مائية إضافية أقل لسد العجز الحالي وتلبية الاحتياج المستقبلي وخفض تكاليف إنتاج ومعالجة وضخ المياه وبالتالي تخفيض كلفة الاسترداد وتحسين بعض الخصائص التشغيلية لمنظومة تقديم الخدمة وتوجيه موارد مالية أكبر لرفع كفاءة منظومات تقديم الخدمة وتحقيق مستويات أعلى من رضا الزبائن على نوعية الخدمة وتقليل احتمالات تعرض مياه الشرب للتلوث ومعرفة أفضل للخصائص الفعلية للسلوك الاستهلاكي للمنتفعين بالخدمة.

7.1. معوقات تطبيق استراتيجيات خفض الفقد الحقيقي

تصطدم استراتيجيات الخفض للفقد الحقيقي بعدم القدرة على رصد مظاهر هذا الفقد ومسبباته ومعرفة محدداته وغياب الوسائل الكفيلة بتطويع هذه المحددات بالكيفية التي تؤدي إلى السيطرة على المسبب، مع غياب قواعد البيانات الموثوقة والمحدثة ذات العلاقة بالفقد الحقيقي لدى العديد من مؤسسات تقديم خدمات مياه الشرب وبخاصة في الدول النامية.

2. الحالة الدراسية

تعتبر شركة المياه والصرف الصحي بنغازي المزود الوحيد لهذه الخدمات في النطاق الإداري للمدينة، حيث تتزود الشركة بمياه الشرب عبر منظومة النهر الصناعي وبعض المصادر الاحتياطية الأخرى المتمثلة في حقول آبار بنينه وسيدي منصور وتقوم بتوزيعها داخل شبكة المدينة لتغذي قرابة 670797 نسمة وفقاً لتعداد 2006م. ولأغراض هذا البحث تمت مخاطبة الإدارة العامة للشركة المعنية التي كلفت مكتب التخطيط بإدارة التشغيل والصيانة بتوفير المعلومات المتعلقة بموضوع فقد المياه، وكانت البيانات المتحصل عليها:

1.2. محور الامداد

تعتمد الشركة العامة للمياه والصرف الصحي بنغازي على مياه النهر الصناعي كمصدر رئيسي للإمداد، حيث تتزود الشركة عبر خزان الطلحية بحوالي 280 ألف متر مكعب يومياً يتم تدقيقها بواسطة عدادات قياس تدفق مركبة عند نقطة المأخذ، مع الاعتماد على مياه آبار بنينا وسي منصور متدنية الجودة عند الحاجة.

2.2. محور التوزيع

تقوم الشركة بتوزيع المياه عبر شبكة عنكبوتية منفذة من انابيب الزهر الممطول بطول غير محدد وبأقطار تتراوح بين 100 ملم و 1200 ملم ويعمر تصميمي وسطي 35 عام وعمر تشغيلي وسطي 25 عام وضغط تشغيلي بين 3 - 3.5 بار، وتتوافر الشبكة على 8 خزانات لموازنة الضغط في المناطق ذات البناءات العالية مثل عمارات 7000 وحدة سكنية، ولا تحتوي شبكة التوزيع على عدادات قياس تدفق للمناطق.

3.2. محور الاستهلاك

الشركة لا تقوم بتقدير استهلاك الفرد من المياه على اساس القياس الحقيقي من خلال عدادات استهلاك، بل تعتمد اسلوب الحصاة اليومية للفرد والمقدرة بحوالي 250 لتر في فصل الشتاء و 280 لتر في فصل الصيف، أما بقية انواع الاستهلاك سواء كانت صناعية او تجارية أو عامة فلم تتوفر معلومات بشأنها.

4.2. محور المياه المفقودة

تتراوح نسبة فقد المياه من شبكة المدينة بين 30 - 40 % وهذه النسبة تقديرية نظراً لعدم توفر أجهزة ومعدات الكشف على التسرب، وتغزو الشركة نسبة الفقد هذه الى تقادم وتهالك أجزاء من الشبكة والاستهلاك غير الشرعي من خلال التعديلات على الشبكة وتتعامل معه من خلال القيام بأعمال إصلاح اماكن التسرب، وترى أن أنسب الاستراتيجيات لخفض نسبة الفقد هي تجديد الاجزاء المتهالكة من الشبكة.

3. مناقشة النتائج

ربطاً لنتائج المقابلات التي أجريت مع بعض المختصين بشركة المياه والصرف الصحي بنغازي بقضية فقد المياه يمكن تسجيل النقاط التالية:

- تتعتمد الشركة في بياناتها الخاصة بالإمداد على عدد السكان حسب تعداد عام 2006م ومتوسط الحصاة اليومية لاستهلاك الفرد من المياه، فحاصل ضرب هذين المتغيرين مع الاخذ في الاعتبار نسبة الفقد المقدرة يجعل احتياج المدينة في حدود كمية الإمداد، بينما حسابات التوقع للزيادة السكانية في ضوء النمو السكاني للوقت الحاضر منذ

عام 2006م ووجود متغيرات أخرى مثل النازحين سيرفع عدد السكان إلى ما يقارب المليون نسمة، وهذا الرقم بالاشتراك مع الحصص اليومية الاعلى لاستهلاك الفرد من المياه خلال فصل الصيف سيساوي حجم الامداد اليومي بما يعني أن نسبة الفقد معدومة.

- تأسيس الشركة تقديراتها على عدد السكان والحصص اليومية للاستهلاك يعني توجيه كامل حجم الامداد للاستهلاك المنزلي والذي لا توجد معلومة لدى الشركة عن نسبته من باقي انواع الاستهلاك، وبحسب الارقام المقدره عالمياً يمثل الاستهلاك المنزلي نسبة 60% من الاستهلاك الكلي، فإذا كانت نسبة الفقد 30% فإن ما يخصص للاستهلاك المنزلي يساوي 117600 متر مكعب، إي ان الحصص اليومية لاستهلاك الفرد من المياه ستخفف دون 120 لتر في اليوم.
- إن عدم توفر بيانات عن عدد وصلات الخدمة التي تربط الزبائن بشبكة التوزيع يعني عدم امكانية حساب الحجم القسري للفقد الحقيقي والذي هو أحد محددات حساب مؤشر تسرب منظومة المياه ذو العلاقة بكفاءة الشبكة من ناحية فيزيائية، والذي كلما ارتفع كلما كان لقرار اللجوء إلى استراتيجيات التجديد والاستبدال أساس صلب يرتكز عليه.
- إن عدم توفر الاجهزة والمعدات الخاصة بالكشف عن التسرب سيجعل من الصعوبة بمكان تحديد الحجم الفعلي للفقد الحقيقي وهو المحدد الثاني لحساب مؤشر تسرب منظومة المياه.
- ان التصميم العنكبوتي لشبكة مياه بنغازي يجعل من العسير تبني أسلوب تقسيمها إلى مناطق خدمة يمكن التعرف على خصائص الامداد والاستهلاك بها من خلال عدادات قياس خاصة بكل منطقة، ولذلك فإن نسبة الفقد المقدره تعبر من وجهة نظر الشركة عن اداء الشبكة ككل، واعتماد استراتيجيات تجديد الشبكة يفترض ان يركز على المناطق التي تعاني من معدلات فقد عالية كونها مناطق ذات أولوية.
- في ظل ضالة الموارد المالية التي تتحصل عليها شركة المياه نظير تقديم خدمة تزويد المواطنين بالمياه بشكل شبه مجاني والاعتماد التام على ما يخصص للشركة من

- الميزانية العامة للدولة، فإن استراتيجية التجديد والتي تحتاج إلى تمويل ضخم ستظل طموح غير قابل للتطبيق.
- اعتماد الشركة مبدأ الصيانة التصحيحية بالتدخل لإصلاح مناطق التسرب عوضاً عن تبني مبدأ الصيانة الوقائية التي يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج الكفيلة بالكشف على خطوط شبكة تقديم الخدمة بشكل دوري، يعكس قصوراً إدارياً خطيراً ويؤشر إلى ضرورة التفكير في تبني الاستراتيجيات الكفيلة بتغيير هذا المبدأ والتي منها استراتيجية التحكم الفعال في التسربات.
 - إن القول بقدوم وتهاك الشبكة كذريعة لتجديد الشبكة يصطدم في الواقع ببيانات الشركة والتي تقول بأن أجزاء من الشبكة لم تستنفذ عمرها التصميمي والمقدر بمتوسط 35 سنة.
 - إن واقع عدم امتلاك شركة المياه لأجهزة قياس ضغط التشغيل يلقي بظلال من الشك في البيانات المقدمة من الشركة والمصنفة بأنها عالية الموثوقية، والتي تقول بأن قيمة متوسط ضغط التشغيل داخل الشبكة يتراوح بين 3-3.5 بار، وهذا الشك يجعل من المجدي التفكير في تبني استراتيجية إدارة الضغوط داخل الشبكة لما للضغط من دور أساسي في التسرب والفق.
 - إن القول بفقد المياه في حدود نسبة وسطية 35% من حجم الامداد اليومي يعني أن حجم المياه المفقودة يومياً يبلغ 98000 متر مكعب من المياه العذبة وهو ما يقدر سنوياً بحوالي 35770000 متر مكعب تكفي لسد احتياجات تجمع سكني يناهز تعداده 390000 نسمة، وهذا يبين الحجم الكارثي للمشكلة في مستوياتها المقدره من قبل جهة تقديم الخدمة.

4. الخلاصة والتوصيات

للتعرف على حجم ظاهرة فقد المياه في مدينة بنغازي فقد تم التواصل مع قسم التخطيط التابع لإدارة التشغيل والصيانة بشركة المياه والصرف الصحي كونه المعني بإدارة بيانات الشركة المتعلقة بنشاطات تقديم الخدمة عموماً وبقضية فقد المياه بشكل خاص، وبينت

نتائج المقابلات عدم وجود منهجية علمية محددة في التعرف على المحددات الكمية لظاهرة فقد المياه بشقيها الحقيقي والظاهري، بالإضافة إلى غياب الأدوات والوسائط التي يمكن من خلالها الكشف المبكر على نقاط التسرب، وهذا القصور في المعرفة والأدوات نتج عنه اللجوء إلى وضع نسب تقديرية ثابتة لفقد المياه تراوحت بين 30 - 40%.

بينت الدراسة أن جهة اتخاذ القرار بشركة المياه والصرف الصحي بنت تقديراتها ورؤاها بشأن مشكلة فقد المياه على أسس غير علمية افتقرت إلى المنهجية المناسبة للتعامل مع المشكلة وإلى الأدوات التي يمكن بمعونتها قياس حجم المشكلة، ناهيك عن غياب البيانات الموثوقة والمحدثة التي يمكن من خلالها إجراء المقارنات الضرورية لمعرفة درجة حدة المشكلة من خلال قياس مستويات الفقد القسري والفعلي للمياه وحساب مؤشر تسرب منظومة المياه، وقد تكون كل هذه العوامل مجتمعة هي ما عزز توجه جهة اتخاذ القرار في شركة المياه نحو تبني استراتيجية تجديد شبكة المياه وهو ما يعرف علمياً بإدارة أصول الشبكة وهي استراتيجية مرتفعة الكلفة لإدارة مشكلة فقد المياه مع المعرفة المسبقة بعجز الشركة عن تمويل هذه الاستراتيجية، وينتهي البحث بالتوصيات التالية:

- العمل على بناء قواعد بيانات محدثة يمكن التعويل عليها في اتخاذ أي قرار إداري يخص موضوع ادارة المياه بشكل عام وجزئية ادارة فقد المياه بشكل خاص.
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بقياس كميات المياه الخارجة من منظومة تقديم الخدمة ومنها تركيب وصلات الخدمة وعدادات المستهلكين.
- تفعيل التشريعات الخاصة بجباية مقابل استهلاك مياه الشرب بما يسهم في ترشيد الاستهلاك وفي توفير الموارد المالية التي يمكن توظيفها لصالح رفع كفاءة منظومة تقديم الخدمة.
- تبني الخطط والبرامج الارشادية والتدريبية التي من شأنها رفع وعي المواطنين وموظفي جهات تقديم خدمة التزود بالمياه بحجم المشكلة وسبل التعامل معها والسيطرة عليها.

5. المراجع

- American Water Works Association. Manual of Water Supply Practices M36, 2nd Ed, (1999) Water Audits and Leak Detection.
- Bucknall, J. Making the most of scarcity: accountability for better water management results in the Middle East and North Africa, (2006) MENA development report on water, The World Bank, Washington, DC.
- Kingdom, B., Liemberger, R. & Marin, P. The Challenge of Reducing Non-Revenue Water (NRW) in Developing Countries, (2006) Paper No. 8, Water Supply and Sanitation Sector Board Discussion Paper Series, The World Bank Group.
- Pearson, D. Fantozzi, M., Soares, D. and Waldron, T. Searching for N2: How does pressure reduction reduce burst frequency? (2005) IWA Leakage Conference, Halifax, Canada.
- Rudolph, K. U.. Economic Aspects of Water Loss Reduction, workshop paper presented at the International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions, (2008) Proceedings No. 1, pp: 31-35, UNW-DPC Publication Series, Bonn, Germany.
- Stikker, A. Water today and tomorrow: Prospects for overcoming scarcity, Futures, (1998) Vol. 30, No. 1, Pp: 43–62.